

† ◊ ΧΗΛΕ† | ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ ◊ Σ ◊ Ι

◊ Θ ΖΖΞΣ | ΞΣϞϞΞΥ ◊ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 08 نونبر 2022

العدد 663

في هذا العدد

- 02..... اجتماعات وقرارات المكتب
- 05..... الجلسات العمومية
- 06..... أعمال اللجان الدائمة والمؤقتة
- 07..... برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة
- 08..... أنشطة الرقابة / العلاقات الخارجية
- 11..... أنشطة الفرق والمجموعات البرلمانية

اجتماع المكتب رقم 2022/25
ليوم الإثنين 31 أكتوبر 2022

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 31 أكتوبر 2022 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة،
ومشاركة الأعضاء السادة:

محمد حنين	:	النائب الأول للرئيس؛
أحمد اخشيشتن	:	النائب الثاني للرئيس؛
فؤاد القادري	:	النائب الثالث للرئيس؛
المهدي عثمان	:	النائب الرابع للرئيس؛
محمد سالم بنمسعود	:	محاسب المجلس؛
عبد الإله حفطي	:	محاسب المجلس؛
ميلود معصيد	:	محاسب المجلس؛
مصطفى مشارك	:	أمين المجلس؛
جواد الهلالي	:	أمين المجلس.

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع:

السيد عبد السلام بلقشور	:	النائب الخامس للرئيس؛
السيدة صفية بلفقيه	:	أمينة المجلس.

❖ مشروع قانون المالية

← قرار رقم 2022/26/01 بمواصلة التداول حول سيناريوهات الجدولة الزمنية لدراسة المجلس، لمشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 في ضوء تقدم أطوار المناقشة بمجلس النواب، وذلك على أساس مراعاة توزيع الأجل الزمني المخصص للمجلس، بين الدراسة في لجنة المالية وباقي اللجان الدائمة ثم في الجلسات العامة.

❖ التشريع

← قرار رقم 2022/26/02 بانتداب السيد أحمد أخشيشن النائب الثاني للرئيس لرئاسة الجلسة العامة التشريعية ليوم الثلاثاء فاتح نونبر 2022، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية، وانتداب السيد مصطفى مشارك في أمانتها، والتي ستخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة التالية:

- مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية؛
- مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛
- مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

ملحوظة: ترأس الجلسة المذكورة السيد محمد حنين، النائب الأول للرئيس.

← قرار رقم 2022/26/03 بدعوة ندوة الرؤساء إلى الاجتماع يوم الثلاثاء فاتح نونبر 2022، على الساعة الواحدة زوالاً، لترتيب أشغال الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الجاهزة المذكورة أعلاه.

❖ الأسئلة الشفهية

← قرار رقم 2022/26/04 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء فاتح نونبر 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال، المخصصة لمساءلة السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، والسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، والسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، برئاسة السيد أحمد أخشيشن النائب الثاني للرئيس، والسيد مصطفى مشارك في أمانة الجلسة.

ملحوظة: ترأس الجلسة المذكورة السيد محمد حنين، النائب الأول للرئيس.

← قرار رقم 2022/26/05 بإحالة طلبي تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء فاتح نونبر 2022، إلى الحكومة قصد تحديد الموقف منها وفقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، ويتعلقان بـ:

● طب الولادة في المؤسسات الصحية

العمومية. تقدم به السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية: **(قبلت الحكومة التفاعل مع الطلب)**

● تسوية وضعية المساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين العاملين بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة الخاضعين للاقتطاع المزدوج من طرف النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والصندوق المغربي للتقاعد. تقدم به المستشار السيد خالد السطي.

← قرار رقم 2022/26/06 بتحديد محور الجلسة الشهرية المقبلة، على أساس الخيار بين محور من المحاور الثلاثة المقترحة، وهي: الحوار الاجتماعي، الجهوية والاستثمار.

❖ أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة

← قرار رقم 2022/26/07 بموافقة المكتب من حيث المبدأ على تنظيم لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية لزيارة ميدانية إلى ميناء الدار البيضاء، شريطة إرجائها، إلى ما بعد انتهاء المجلس من الدراسة والمصادقة على مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023.

← قرار رقم 2022/26/08 بتأكيد قرار مكتب المجلس خلال الدورة المنصرمة بالموافقة على طلب فريق التجمع الوطني للأحرار إحداث مجموعة موضوعاتية مؤقتة حول الإعاقة، طبقا لأحكام المادة 144 من النظام الداخلي للمجلس.

❖ تقييم السياسات العمومية

← قرار رقم 2022/26/09 بتكليف الإدارة بوضع مصفوفة للمواضيع المقترحة من لدن مكونات المجلس للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية، في أفق اختيار محور منها للسنة التشريعية الجارية.

❖ العلاقات الخارجية

← قرار رقم 2022/26/10 بالموافقة على المشاركة في اجتماع لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط المزمع عقده ببروكسيل يوم 16 نونبر 2022.

← قرار رقم 2022/26/11 بإحالة لأحة مجموعات الأخوة والصداقة بين مجلس المستشارين والبرلمانات الوطنية بمختلف الدول الأوروبية والأمريكية والإفريقية والعربية والآسيوية، على الفرق والمجموعات البرلمانية من أجل استكمال تشكيلتها وتفعيلها، وفق مقتضيات النظام الداخلي للمجلس وعلى أساس العضوية في مجموعتين لكل مستشار(ة).

❖ قضايا المتابعة:

← مخرجات الملتقى البرلماني الرابع للجهات.

■ **جلسة عامة تشريعية للدراسة والتصويت على
مشاريع قوانين جاهزة.**



عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء فاتح نونبر 2022 بعد جلسة الأسئلة الشفهية، جلسة عامة تشريعية ترأسها السيد المستشار محمد حنين الخليفة الأول لرئيس المجلس والسيد مصطفى مشارك كأمين للجلسة، صادق خلالها على النصوص التشريعية الجاهزة التالية:

- مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية؛
- مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بجزية الأسعار والمنافسة؛
- مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

■ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الأربعاء 02 نونبر 2022 خصص جدول أعماله لدراسة مشروع قانون الإطار رقم 22.03 بمثابة ميثاق للاستثمار.

وخلال هذا الاجتماع تمكنت اللجنة من الانتهاء من المناقشة التفصيلية للمشروع، وتم إثر ذلك تحديد آخر أجل لإيداع تعديلات الفرق والمجموعات البرلمانية بإدارة اللجنة يوم أمس الاثنين 7 نونبر 2022. وتبعاً لذلك، ستعقد اللجنة اجتماعاً يومه الثلاثاء 8 نونبر 2022 مباشرة بعد الجلسة العامة، يخصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد مشروع قانون الإطار رقم 22-03 بمثابة ميثاق الاستثمار، وعلى المشروع برمته.

■ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

- الثلاثاء 08 نونبر 2022 على الساعة الواحدة بعد الزوال بالقاعة 8:
← اجتماع مكتب اللجنة للتداول حول البرمجة الزمنية لدراسة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023، ومشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة.
- الثلاثاء 08 نونبر 2022 مباشرة بعد الجلسة العامة بقاعة الندوات:
← البت في التعديلات والتصويت على مواد مشروع قانون الإطار رقم 22.03 بمثابة ميثاق للاستثمار وعلى المشروع برمته.

■ لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج:

- الاربعاء 09 نونبر 2022 على الساعة التاسعة صباحا بقاعة الندوات:
← تنظيم ندوة حول موضوع "تعبئة مغاربة العالم للمساهمة في التنمية الاقتصادية والابتكار".

■ **تهنئة رئيس مجلس المستشارين بمناسبة الذكرى 47 للمسيرة الخضراء المظفرة.**



■ **رئيس مجلس المستشارين يترحم، رفقة أعضاء المكتب والأمين العام للمجلس، على الروح الطاهرة للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه.**



قام رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة، رفقة أعضاء المكتب والأمين العام للمجلس، يوم الجمعة 09 ربيع الآخر 1444 الموافق لـ 04 نونبر 2022 بزيارة لضريح محمد الخامس إحياء لذكرى وفاة المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه.

ومهذه المناسبة، وفي جو من الخشوع، ترحم رئيس مجلس المستشارين والوفد المرافق له، على قبر جلالة الملك الحسن الثاني أسكنه الله فسيح جناته.



انعقدت أشغال اللجنة التنفيذية 78 للاتحاد البرلماني الإفريقي، التي ينظمها الاتحاد بتعاون مع البرلمان الزمبابوي، يومي 5 و6 نونبر 2022 بفيكتوريا فالز بزمبابوي، وافتتحت هذه الدورة بكلمتين ألقاهما كل من رئيسة مجلس الشيوخ في زمبابوي، السيدة، Mabel Chinomona والسيد محمد علي حوميد رئيس الاتحاد البرلماني الإفريقي، أكدوا من خلالها على الأهمية التي يكتسبها موضوع الدورة المتعلق بالإرهاب بالنسبة للدول الإفريقية، التي تعاني من هذه الآفة، مما يتطلب تضافر جهود الدول الإفريقية وتبادل التجارب من أجل مواجهتها والقضاء عليها.

و في كلمة ألقاها عضو اللجنة التنفيذية السيد المستشار خلين الكرش، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين، باسم الوفد المغربي، أشار السيد المستشار المحترم إلى مجموعة من المواضيع التي لا تقل أهمية عن موضوع الإرهاب بالنسبة للقارة الإفريقية، بحيث تطرق إلى ظاهرة التغيرات المناخية و مآلها من أثر سلبي على القارة، نظرا للجفاف الذي تعرفه غالبية دول القارة و الذي يهدد الأمن الغذائي و الموارد المائية للشعوب الإفريقية التي أصبحت تعاني من ندرة المياه، بحيث أصبح لزاما على البرلمانات الإفريقية أن تطرح هذا الموضوع و أن تسعى لإيجاد حلول واقعية عن طريق التعاون جنوب-جنوب، كما تطرق إلى ظاهرة الهجرة الغير النظامية و آثارها السلبية على الشعوب الإفريقية، بحيث يذهب صحاباها مجموعة من الشباب الأفارقة و في ختام مداخلته أكد السيد المستشار على أهمية تحسين أداء الاتحاد البرلماني الإفريقي و الذي يتطلب إيجاد آليات واقعية من أجل ضمان تمويلها.

وعرفت هذه الدورة كذلك، تجديد عهدة السيد Idi Gado Boubacar، الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي بحيث أكد الوفد المغربي خلال اجتماع اللجنة التنفيذية على دعمه له وعلى تزيكته لتجديد عهده. وفي ختام هذه الدورة تم اعتماد تقرير أعمال الدورة 78 وقرر انعقاد الدورة المقبلة، بجمهورية الطوغو التي أعلنت عن رغبتها في احتضان أشغال الدورة 79 للجنة التنفيذية.

وقبل بداية أشغال اللجنة التنفيذية، عقدت اللجنة المختصة بالمساهمات المالية للدول الأعضاء داخل الاتحاد البرلماني الإفريقي، التي تم إحداثها خلال الدورة السابقة للجنة التنفيذية لهذه المؤسسة التي نظمت بكينغالي، عاصمة رواندا، يومي 10 و11 مارس 2022، أول اجتماع لها، مساء يوم الجمعة 4 نونبر 2022، وتهدف هذه اللجنة إلى تتبع التزام الدول الأعضاء بدفع مساهمتها داخل المنظمة، وبحث سبل دفع الدول إلى سداد متأخرات مساهمتها.

وقد عرف هذا الاجتماع مشاركة السيد المستشار، خليف الكرش، الذي تم انتخابه عضواً بلجنة متابعة مساهمات البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الإفريقي عن جهة شمال إفريقيا في الدورة الأخيرة برواندا، وقد قام السيد المستشار المحترم بتقديم مجموعة من المقترحات التي نالت إعجاب الدول المشاركة، والتي تم اعتمادها داخل التقرير الذي تقدمه هذه اللجنة أمام اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي، ومن بين أهم النقاط التي أكد عليها تقرير اللجنة المختصة بالمساهمات نجد، التأكيد على عدم إلغاء متأخرات المساهمات، واستمرار الجهود لتحقيق سدادها؛ أهمية إشراك الممثلين الإقليميين ونقاط الاتصال المسؤولة عن متابعة سداد المساهمات، ولاسيما من خلال الزيارات، من أجل معرفة أسباب عدم الوفاء بالتزاماتها المالية؛ أهمية التواصل بكل الطرق المتاحة مع البرلمانات المعنية بشأن متأخرات المساهمات، ولاسيما من خلال الزيارات وهي النقطة التي طرحها السيد المستشار خليف الكرش خلال الاجتماع والتي فتحت باب النقاش؛ أهمية التعريف بأهداف المنظمة بشكل أفضل، خصوصاً عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي؛ ضرورة تحويل هذه اللجنة الخاصة بالمساهمات إلى لجنة متابعة المساهمات، على النحو المنصوص عليه في المادة 17 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الإفريقي، والتي يمكن أن تجتمع بمناسبة كل دورة وأن تقدم استنتاجاتها إلى اللجنة التنفيذية.

وستستمر الأشغال فيكتوريا فالز إلى غاية 10 نونبر، بحيث ستعرف انعقاد لجنة النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الإفريقي، وكذا انعقاد الدورة 44 للمؤتمر، ويضم الوفد المشارك في هذه الأشغال عن مجلس المستشارين كل من لسيد المستشار المحلول محمد حرمة عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والسيد المستشار خليف الكرش، منسق مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل.

■ **فرق الأغلبية ومجلس المستشارين تنظم لقاء دراسيا**
تحت عنوان "من أجل ميثاق محفز للاستثمار".



في إطار السعي إلى الرفع من أداء مجلس المستشارين وتثمين دوره الدستوري في تجويد المنظومة التشريعية الوطنية، نظمت فرق الأغلبية بالمجلس يوم الثلاثاء فاتح نونبر 2022 لقاء دراسيا تحت عنوان "من أجل ميثاق محفز للاستثمار".

وتندرج مبادرة تنظيم هذا اللقاء في إطار سعي المجلس لإخضاع مقتضيات القانون الإطار بمثابة ميثاق جديد للاستثمار، المعروض

حاليا على أنظار اللجنة المختصة، لمناقشة جادة ومستفيضة من قبل مكونات المجلس التي تتميز بكفاءتها المتنوعة وخلفياتها المتعددة وبما يسهم في تجويد هذا النص التشريعي ويمكن من استشراف شروط ومقومات تنزيله الناجع.

وفي كلمة له، خلال الجلسة الافتتاحية، أكد رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة، أن موضوع تحفيز الاستثمار يكتسي أهمية بالغة ضمن الأولويات التنموية للمملكة، مبرزا الأهمية التي تكتسبها في هذا الصدد الخطب الملكية السامية وآخرها الخطاب الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجارية.



وذكر السيد ميارة بأن الاستثمار "المنتج لقيمة مضافة ومناصب شغل ذات جودة" يشكل أول المحاور الاستراتيجية للتحويل التي اقترحتها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي لإنجاح الإقلاع الاقتصادي، حيث دعت في تقريرها الصادر شهر أبريل 2021 إلى استثمار كل المؤهلات التي يزرعها المغرب، من رأسمال طبيعي ورأسمال لامادي وموقع جيوا-استراتيجي وسوق داخلية، وتثمينها وتطويرها حتى يصبح بلدا يتيح الفرص ويفسح المجال للمبادرة المقاولانية والابتكار.

واعتبر أن موضوع تحفيز الاستثمار يجيل بشكل مباشر على التفكير في مقومات ومداخل تحقيق التنمية بمدلولها الشامل، وبعديها الوطني والتراحي، موضحا أن اللاتمركز الإداري يأتي في صدارة هذه المداخل لما له من ارتباط وثيق بتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والمجالية، من خلال ما يتيح كنه نظام إداري من فرص لتحفيز الاستثمار وخصوصا منه المحلي.



وأكد في هذا السياق أن القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار، يعتبر نصا تشريعيا مهيكلًا لسياسة الدولة في مجال النهوض بالاستثمار، كونه يروم، بالأساس، إحداث مناصب الشغل، والنهوض بتنمية منصفة للمجال وتحديد القطاعات الواعدة ذات الأولوية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وسجل أن هذا النص الذي يأتي في سياق عالمي مضطرب وموسوم بنوع من اللابيقين جراء تداعيات جائحة كورونا وانعكاسات الارتفاع المطرد لأسعار المواد الأولية بسبب الاضطرابات الجيو-سياسية، من شأنه إغناء مسلسل

الإصلاحات المؤسساتية الكبرى التي تم إطلاقها بهدف تعزيز جاذبية المملكة، مشيرًا على وجه الخصوص، إلى ورش الجهوية المتقدمة وتعزيز اللاتمركز الإداري وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار وتبسيط المساطر الإدارية والإصلاحات الضريبية، بالإضافة إلى مأسسة التحكيم والوساطة الاتفاقية وغيرها من السياسات والإجراءات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال.

من جهته، أبرز الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، السيد مصطفى بايتاس، أن الحكومة، ومنذ تنصيبها، كانت مسكونة بهم الإصلاحات الاقتصادية وكل ما يرتبط بقضايا الاستثمار لأنها من مفاتيح معالجة إشكالية الشغل، مبرزًا أنها ربطت التشغيل بالاستثمار لأنه يجب أن يلبي حاجة مجتمعية مهمة وهي توفير الشغل.

وأضاف السيد بايتاس أن ميثاق الاستثمار السابق عمر لـ 22 سنة، مؤكداً أن الحكومة تحلت بالجرأة لإخراج هذا النص باعتباره لبنة أساسية، موضحاً أن المراسيم التطبيقية تجيب على قضايا توزيع الدعم إلى جانب القطاعات التي سوف تستفيد منه بالإضافة إلى المناطق البعيدة التي تتمتع بجاذبية اقتصادية مهمة.

ولفت المسؤول الحكومي إلى أن الميثاق السابق كان يتطرق للاستثمار بشكل عام ولا يميز بين المناطق والجهات، بخلاف النص الحالي الذي يميز بين الجهات، إذ ستحظى بعض الأقاليم بدعم أكبر للرفع من جاذبيتها على مستوى الاستثمار، وستستفيد قطاعات أخرى بشكل أكبر حسب التصورات التي يحملها الفاعل العمومي سواء تعلق الأمر بالتصدير أو إنتاج مناصب الشغل.

وفي هذا السياق، أوضح أن مشروع القانون الإطار بمثابة ميثاق للاستثمار، يمكن الفاعل العمومي مستقبلاً من بلورة سياسة عمومية تتوجه لأسواق محددة والانتقال من سوق إلى آخر بسرعة عبر قرارات تنظيمية، شريطة أن يحصل التوافق حولها.

من جانبه، قال رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، عبد السلام اللبار، إنه أصبح من الضروري القيام بإصلاح سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار وتشجيعه من أجل ملاءمتها مع متطلبات النموذج التنموي الجديد ومع التحولات التي تفرضها المتغيرات الوطنية والدولية، مشددا على رهان تعزيز الثقة في مناخ الاستثمار في المغرب وفي قدرة الحكومة على جعل الآفاق السياسية والاقتصادية مطمئنة وتوفير الاستقرار الضريبي والبنية التحتية الأساسية والمنظومة القانونية والتنظيمية المحفزة والموارد البشرية المؤهلة.

وأشار السيد اللبار إلى أن أكبر المعضلات التي تواجه الاستثمار تتعلق بالتوزيع الترابي، ذلك أن حوالي ثلثي الاستثمارات العمومية لا زالت توجه إلى الشريط الساحلي من السعيدية إلى الجديدة، مؤكدا أنه معطى ينبغي استدراكه من خلال تعزيز سياسة اللامركزية واللامركز الإداري عبر تأهيل المجالس الترابية للاضطلاع بأدوارها التنموية الكبرى وتحويل المجالس الجهوية إلى أقطاب فعالية للاستثمار والتشغيل.

بدوره، قال رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، محمد البكوري، إن الميثاق الجديد للاستثمار يسعى للرفع من مردودية الاستثمار في المغرب والمساهمة في النمو الاقتصادي، كما ينص على قيام سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار على مبادئ حرية المقاول والمنافسة الحرة والشفافية والمساواة في معاملة المستثمرين كيفما كانت جنسيتهم، إلى جانب الأمن القانوني والحكامة الجيدة.

وأكد السيد البكوري أن "اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال" مدعوة لمواصلة الاضطلاع بمهامها في اقتراح وتنفيذ التدابير الكفيلة بتحسين مناخ الأعمال وتعزيز إطارها القانوني وتقييم تأثيرها على القطاعات المعنية، بالتنسيق تام مع مختلف الشركاء من القطاعين العام والخاص باعتبارها قوة اقتراحية ولجنة توجيهية مسؤولة عن تنفيذ وتقييم برامج الإصلاح التي يتم اعتمادها.

أما رئيس فريق الأصالة والمعاصرة السيد لمربط الحمار، فسجل الدعم الكامل واللامشروط للفريق لكافة مقتضيات مشروع قانون الإطار المتعلق بميثاق الاستثمار، موضحا أنه يأخذ بعين الاعتبار الأسس التي تقوم عليها سياسة الاستثمار بالمغرب ومن أهمها الحرص على توفير مناصب شغل قارة لتقوية دعائم الدولة الاجتماعية، إلى جانب ترسيخ مفهوم التآزر المحلي، والتحديد الدقيق للأنظمة الكفيلة بدعم المقاولات في مشاريع استثمارية.

وشدد على أن مقتضيات مشروع القانون الإطار لا تكفي وحدها لحل المشاكل التي تعيق سياسة الاستثمار بالمغرب، مشددا على أهمية المواكبة والمصاحبة في تحضير النصوص القانونية ذات الصلة وتغييرها.

وقد توزعت باقي محاور هذا اللقاء الدراسي على مناقشة قضايا الاستثمار والعدالة والمجالية، ودور الوساطة والتحكيم في تشجيع الاستثمار، وتحديات تعبئة الرأسمال الوطني من أجل الاستثمار، بالإضافة إلى دور المراكز الجهوية في تنمية الاستثمار.

فريق الاتحاد العام للشغالين بمجلس المستشارين
ينظم يوما دراسيا حول مشروع قانون المالية لسنة
2023.



تحسبا لدراسة مشروع القانون المالي للسنة المالية 2023 المعروض حاليا على أنظار مجلس النواب، نظم فريق الاتحاد العام للشغالين بمجلس المستشارين يوم السبت 5 نونبر الجاري، بمراكش، يوما دراسيا حول "مشروع قانون المالية لسنة 2023 على ضوء التحولات الدولية والوطنية الراهنة وإكراهات حماية القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة"، وذلك بمشاركة ثلة من الأساتذة الجامعيين والباحثين، وبحضور أعضاء الفريق، وأعضاء المكتب التنفيذي للنقابة والمسؤولين عن الجامعات والنقابات المنضوية تحتها.

واستهدف هذا اللقاء الفكري، الذي ترأسه الكاتب العام للنقابة السيد نعم ميارة، تعميق النقاش حول مضامين مشروع قانون مالية 2023، وتحليل مضامينه، خاصة منها ما له صلة مباشرة بالطبقة الشغيلة.

وفي كلمة له بالمناسبة، أكد السيد نعم ميارة أن مشروع قانون المالية هو جزء أساسي من البرنامج الحكومي وهو أيضا توجه فعلي داخل هذا البرنامج، مضيفا أن هذا المشروع يجب أن يكون ذا استقلالية عن البرنامج الحكومي الذي يتسم في معظمه بالتوجهات العامة.

وأشار الى أن تخفيض الضرائب ليس تحسينا للدخل بل هو حق وأن تحسين الدخل يمثّل في الزيادة في الأجور من أجل دعم القدرة الشرائية للمواطن مع إبقاء المواد المدعمة من طرف الدولة، موضحا أنه يجب أن تتسم مشاريع قوانين المالية بتعزيز القدرة الشرائية للمواطن في الفترات الحرجة والعصيبة.

واعتبر السيد ميارة أن مشروع قانون المالية في شقه الاجتماعي يعكس منظور الحكومة حيث يجب أن يكون هناك مكانة للمواطن البسيط في البرامج التي يشملها هذا المشروع.

ومن جهته، أبرز رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين السيد عبد اللطيف مستقيم، أن هذا اللقاء يعد أول الأنشطة الفكرية والإشعاعية التي ينظمها هذا الفريق خلال السنة التشريعية الثانية من هذه الولاية، مذكرا أن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023، تم في سياق دولي ووطني صعب ومعقد، يكتنفه اللايقين ويلفه الاحساس بالخوف والندرة وتقلبات أسعار المواد الأولية في السوق الدولية والارتفاع غير المسبوق لمعدلات التضخم في مختلف بلدان العالم.

وتساءل عن كيفية حماية حقوق الشغيلة المغربية من تداعيات هذه التقلبات في حرص دائم على مراعاة المصالح العليا للمملكة التي تواجه حملات متجددة للنيل من مقدراتها والتطاول على ثوابتها، وهو - يقول السيد عبد اللطيف مستقيم - "ما يتطلب منا جميعا التعبئة الدائمة دفاعا عن الثوابت الجامعة للأمة".

وتناول المشاركون في هذا اليوم الدراسي مواضيع همت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية واخرى ركزت على القضايا ذات الاولوية في الملف الاجتماعي من قبيل تقييم سير تعميم الحماية الاجتماعية، وصندوق المقاصة وحماية القدرة الشرائية، وتنزيل مضامين الحوار الاجتماعي، والصحة والتعليم باعتبارهما على رأس أولويات العمل الوطني.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma